مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) /العدد (1)، جوان 2021، ص.ص:271-293

الصناديق الوقفية كمدخل لتحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة
تجارب دولية وسبل الاستفادة منها في الجزائر

Endowment funds as an entry point to achieve sustainable rural development dimensions International experiences and ways to benefit from them in Algeria.

بوحصـــان زكـــري*[1]، زنكـــري ميلـــود[2]

[1] مخبر الدراسات الاقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، zekri.bouhsane@univ-bba.dz

[2] مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، miloud.zenkri@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/03 تاريخ القبول:2021/08/22 تاريخ النشر:2021/06/30

ملخص:

تحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول ضمن مسعاها للاستفادة من إمكانياتها الطبيعية والبشرية، والوصول لمستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع يضمن المتطلبات الأساسية للسكان، ومن هذا المنطلق طرحنا في دراستنا أحد المداخل الممكنة لإسهام في تجسيد أبعاد التنمية الريفية، وهي الصناديق الوقفية باعتبارها مصدر اقتصادي مهم له القدرة على توليد دخل مستمر يضمن توفير مختلف حاجات المستهدفين في الحاضر والمستقبل.

إن الصناديق الوقفية باعتبارها من الصيغ المبتكرة في تنظيم الأوقاف وإدارتها تقوم على عدة منطلقات تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى القضاء على الفقر والجوع، والرفع من مستوى الرعاية الصحية، وتوفير التعليم، والمحافظة على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: صناديق الأوقاف؛ التنمية المستدامة؛ التنمية الريفية.

ترميزJEL : (L31.Z12.Q1)

Abstract:

This research aims to identify the extent of endowment funds contribution to achieving sustainable rural development in Algeria, after introducing the concept of both endowment funds and sustainable rural development, the experiences of the Kuwaiti and Malaysian countries, the pioneers in the Islamic financial industry. Were studies, with a focus on one of the Islamic financial institutions; and in the end we tried to project these pioneering experiences on Algeria as a future vision with an interest in rural development, the research concluded with a proposal to establish Algerian endowment funds that would contribute to achieving sustainable rural development.

Keywords: Endowment Funds; Sustainable Development; Rural Development

JEL Classification Codes: (L31.Z12.Q1)

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر التنمية الريفية من الأولويات المهمة لأي مجتمع يسعى إلى التطور، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، خاصة في الدول النامية التي يغلب عليها الطابع الريفي، ومن هذا المنطلق سعت الحكومـات الجزائـرية المتعاقبة إلى تحقيق التنمية الريفية، من خلال تخصيص برامج واستراتيجيات متعددة، ساهمت في توفير المرافق العمومية في بعض المناطق الريفية كالطرق، الغاز والكهرباء، وفتح الأسواق الجوارية، لكن لا تزال العديد من المناطق تعيش في الفقر المدقع، وتفشي البطالة، والشعور العميق بالعزلة والتهميش، وهي ما سميت مؤخرا بمناطق الظل، وبالتالي فقد يتعذر على الدولة أو مؤسساتها الوصول إلى المناطق الريفية النائية لتحسين ظروف المعيشية وتحقيق المتطلبات الحقيقية لسكانها، كما قد يكون من الصعب إقناع المؤسسات الخاصة التي تلتمس الربح بالاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية لهذه المناطق الريفية، ولذلك يمكن اعتبار اللجوء إلى المؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني خيارًا جيدًا لتحقيق أهم متطلبات التنمية الريفية المستدامة.

إن توجه الجزائر نحو الاعتماد على المالية الإسلامية من خلال إصدارها لنظام رقم 02-20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، كانت نتيجة استقطاب الأموال الموازية خارج الدورة الاقتصادية، وكذلك تلبية لرغبة العديد من السكان وإقبالهم الشديد على المنتجات المالية الإسلامية، ومن بينهم سكان المناطق الريفية الذين يسعون للحصول على خدمات مالية خالية من الربا، والقيام بمشروعات مناسبة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ذي قاعدة عريضة والتخفيف من التعرض لخطر الفقر والبطالة، والمشاركة في تحقيق أبعاد التنمية الريفية.

تعتمد المالية الإسلامية عند مزاولة نشاطها على العديد من المؤسسات المالية الإسلامية سوءا الناشطة أو الداعمة، كما تقوم بتطويرها مؤسساتها، وابتكار أخرى جديدة لتتواكب مع احتياجات ومتطلبات العصر، ومن بين أهم مؤسساتها المبتكرة حاليا نجد صناديق الأوقاف، التي عرفت تطورا ملحوظا وحققت العديد من الإسهامات سوءا الاقتصادية أو الاجتماعية، وأصبحت وسيلة فعالة لمحاربة الفقر والبطالة وتحقيق التوازن والتكافل الاجتماعي.

بناءا على ما تم تقديمه، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكـــن لصناديـــق الأوقـــاف الإسهـــام في تحقيـــق التنميـــة الريفيـــة المستدامـــة بالجزائـــر؟

1.1.الفرضية العامة لدراسة:

- صناديق الأوقاف تسهم في تحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة بالجزائر.

2.1.الفرضيات الفرعية:

- صناديق الأوقاف تسهم في تحقيق البعد الاقتصادي لتنمية الريفية المستدامة.
- صناديق الأوقاف تسهم في تحقيق البعد الاجتماعي لتنمية الريفية المستدامة.
- صناديق الأوقاف تسهم في تحقيق البعد البيئي لتنمية الريفية المستدامة

3.1.أهداف الدراسة :

- التعرف على مفهوم صناديق الأوقاف والتنمية الريفية المستدامة.
- دراسة تحليلية لبعض التجارب الرائدة في الصناديق الوقفية.
- إسقاط التجارب الرائدة في الصناديق الأوقاف على الجزائر.

4.1.منهج الدراسة : ستتم دراسة هذا الموضوع بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال جمع مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع ومحاولة تحليلها للخروج بنتائج يمكن تعميمها على الحالات المماثلة لها، كما أن الدراسة تستوجب استخدام المنهج المقارن للمقارنة، وهذا في المقارنة بين مختلف التجارب المعتمدة، من حيث إدارة الأوقاف وأنواع صناديق الأوقاف ومختلف أساليب التحصيل والصيغ التمويلية المعتمدة.

5.1.هيكل الدراسة : من أجل الإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانبها سنتناول الدراسة من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول:** مفاهيم أساسية حول صناديق الأوقاف والتنمية الريفية المستدامة،
- **المحور الثاني:** دراسة تحليلية لتجربة الكويت وماليزيا في استخدامها لصناديق الوقفية،
- **المحور الثالث:** اقتراح إنشاء صناديق وقفية خاصة بالتنمية الريفية بالجزائر.

2. مفاهيم أساسية حول صناديق الأوقاف والتنمية الريفية المستدامة:

1.2.مفهوم صناديق الأوقاف: تعتبر إحدى المؤسسات المالية الإسلامية المبتكرة التي حظيت باهتمام العديد من الدول.

1.1.2.تعريف صناديق الأوقاف: هناك مجموعة من التعاريف لصناديق الأوقاف نذكر منها:

الصندوق الوقفي هو أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين، بغرض استخدامها في الصالح العام، كبناء بعض المرافق أو شق طريق أو تمويل طلبة العلم أو غير ذلك، مما يندرج ضمن المصلحة العامة، وبذلك فإن الأمر هنا يتعلق بوقف نقدي، وبميزانية تتضمن موارد واستخدامات، غير أن الطابع النقدي للصندوق لا يمنع امتلاك الصندوق للأصول الاستثمارية العينية كالأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات المختلفة (رحيم و زنكري، 2013، صفحة 6). كما عرفت الصناديق الوقفية على أنها" أوعية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف، دون النظر إلى مقدار قيمتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ويتم تجميعها أولا عن طريق التبرعات المحددة للغاية، ومن ثم استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقا، والتي تم التبرع لصالحها" (ابراهيم عبد اللطيف، 2011، صفحة 123). نلاحظ أن التعاريف تتفق بأن صناديق الأوقاف تعد وعاء لتجميع وإدارة أموال الوقف، وتوجيها لمجالات تخدم التنمية وتحقق المصلحة العامة.

2.1.2.ميزانية صناديق الأوقاف: تتكون ميزانية صناديق الأوقاف من إيرادات ونفقات حسب الشكل الموالى:

الجدول رقم (01) : ميزانية صناديق الأوقاف.

الإيرادات	النفقات
- أوقاف الأفراد، الشركات والمؤسسات سواء القطاع العام أو الخاص. - تحويلات وقفية حكومية. - عوائد الاستثمار الوقفي لأموال الصندوق والأنشطة والخدمات التي يقوم بها. - أوقاف ذات مصادر أجنبية كالمنظمات والمؤسسات الدولية مثل البنك الإسلامي لتنمية - الهبات والوصايا والتبرعات ما لم يقترن بشروط تتعارض مع طبيعة الوقف وسياسات الصندوق وأغراضه وأهدافه. - ما يخصص من أوقاف، التي لا يعرف فيها شرط الواقف. - طرح الأسهم والصكوك الوقفية للأفراد والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.	- النفقات الإدارية المتعلقة بمزاولة نشاط الصندوق. - المصاريف المتعلقة بأجور العمال . - المصاريف لأغراض التي أنشأ لها الصندوق.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: رحيم حسين، تصكيك مشاريع الوقف المنتج آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف حالة صناديق الوقف الريفية، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، الأردن،12-13 نوفمبر 2013. ص6.

3.1.2.أنواع صناديق الأوقاف: تتنوع صناديق الأوقاف حسب غرض إنشائها وحسب عدد الواقفين.

الشكل رقم (01):أنواع صناديق الأوقاف.

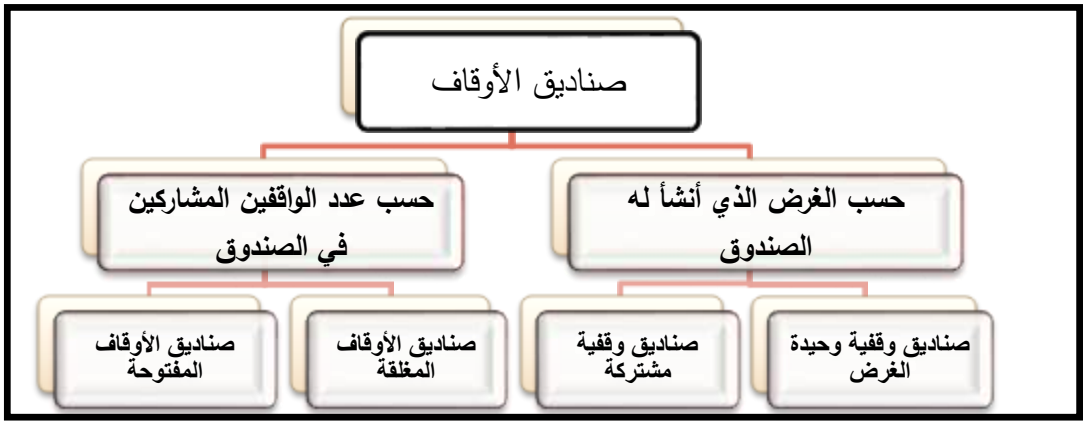

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته وتنميته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2000، ص 201-202.

2.2.مفهوم التنمية الريفية المستدامة: تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة فيالعديد من الدول وخاصة النامية:

1.2.2 . تعريف التنمية الريفية المستدامة: تعرف التنمية الريفية المستدامة بأنها العملية التي يتم من خلالها إحداث التغيرات المؤسسية البنائية والوظيفية، التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية وغير حكومية، لرفع مستوى معيشة السكان الريفيين، وتحسين مستوى معيشتهم، من خلال إعداد وتنمية الموارد البشرية، وزيادة درجة مشاركتهم في عمليات التنمية، مع زيادة درجة الوعي لهؤلاء السكان فيما يتعلق بترشيد استخدام الموارد الطبيعية عن طريق نشر المعارف البيئية الصحيحة، وترشيدهم على الاتجاهات البيئية بصورة تضمن ممارسات وسلوكيات بيئية سليمة (الزغبي، 2001).

2.2.2.أهداف التنمية الريفية المستدامة: أهداف التنمية الريفية تختلف باختلاف ظروف ومشكلات المجتمعات الريفية، وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية، نذكر منها كالأتي (هاشمي، 2013-2014، الصفحات 36-37):

أ. زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف، و توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية.

ب. إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحل المناسب لهم، ومكافحة هجرة الريف.

ج. توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبنائهم.

د. تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

3.2.2.أبعاد التنمية الريفية المستدامة: هناك العديد من الأبعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها، وهي كالتالي (تمار و قروش، 2020، صفحة 62):

أ. البعد الأخلاقي: الإنصاف بين الأجيال باعتبار ذلك ضرورة أخلاقة للمستقبل.

ب. البعد الايكولوجي(البيئي): حماية موارد البيئة الطبيعية، والحفاظ على أصول الإنتاج، والحد من التدهور البيئي، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والتقليل من الأضرار التي لحقت بالنظام البيئي الناجمة عن الإنتاج الزراعي.

ج. البعد الاقتصادي: الحفاظ على الأصول الاقتصادية لسبل العيش، وتحسين فرص العمل في الزراعة والأمن الغذائي ونوعية الأغذية، والمساهمة في إنتاجية الاقتصاد ككل.

د. البعد الاجتماعي: تنمية البناء والتماسك الاجتماعي الريفي، ومشاركة سكان المناطق الريفية، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية.

هـ. البعد العالمي: المسؤولية في الحد من مشاكل البيئة على المستوى العالمي، العدالة الدولية في توزيع والوصول إلى موارد البيئة الطبيعية، والأمن الغذائي في سياق العامل، والانضمام لمختلف الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة وتنمية المناطق الريفية.

كما يرجح العديد من الباحثين على أن التنمية الريفية المستدامة تنطوي على ثلاثة أبعاد رئيسة وهي (Destefanos & Anastasios, 2010, p. 04):

البعد الاقتصادي ويتمثل في التنمية الاقتصادية، **البعد البيئي** ويتمثل في الحفاظ على البيئة، **والبعد الاجتماعي** ويتمثل في العدالة الاجتماعية. كما هو في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : أبعاد التنمية الريفية المستدامة.

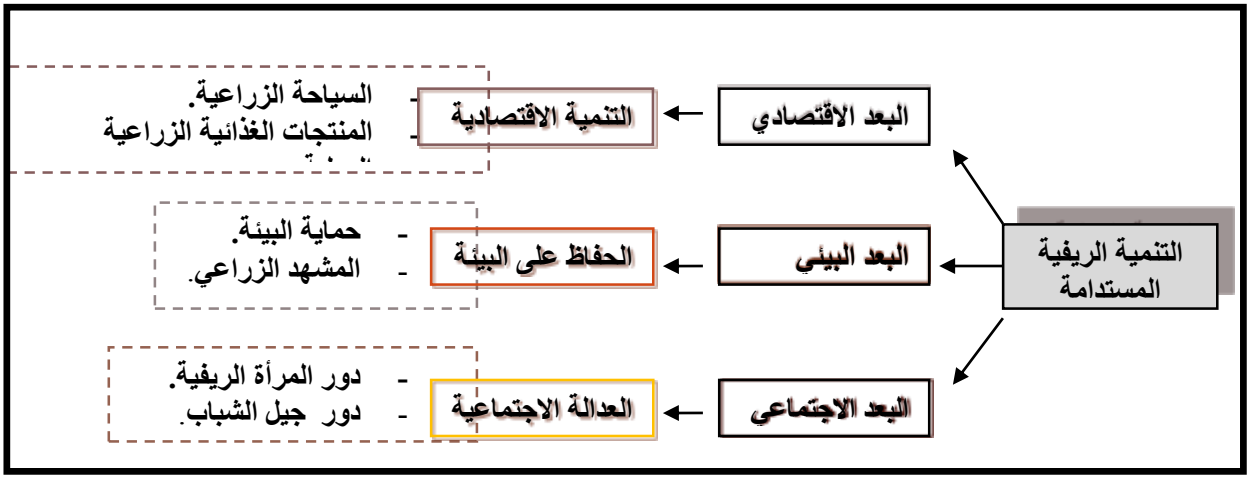

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:Destefanos A. Nastis and Anastasios Michailidis: Dimensions of sustainable rural development in mountainous and les favored areas evidence from Greece. Article in Innovation and sustainable development in agriculture and food, june28 to july1;2010 Montpellier, France.P04.

3.دراسة تحليلية لتجربة الكويت وماليزيا في استخدامها لصناديق الوقفية:

1.3.تجربة الكويت: إن الانطلاقة الفعلية للوقف كانت في 13 نوفمبر عام1993، بصدور مرسوم أميري بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف، والتي استحدثت تجربة الصناديق الوقفية والمشاريع الوقفية، حيث تقوم الصناديق الوقفية بالدعوة لإحياء سنة الوقف من خلال مشروعات ذات أبعاد تنموية تلبي احتياجات الناس، وتجديد الدور التنموي للوقف، وتطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج يحتذى به، حيث يحق لكل صندوق التعاون منفردا مع جمعيات النفع العام التي تشترك معه في الأهداف، ويجوز لها لقيام بمشاريع مشتركة مع تلك الجمعيات، وتغطي هذه الصناديق مجالات القرآن وعلومه، ورعاية المعاقين والفئات الخاصة، والتنمية الصحية وحماية البيئة كما شهدت التجربة الوقفية تأسيس مشاريع وقفية غطت العديد من المجالات مثل إعداد قواعد البيانات ورعاية الحرفيين والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة وثقافة الطفل ورعاية الأسرة وتكريس الإبداع العلمي (عليان، 2013، صفحة 15).

1.1.3.الأمانة العامة للأوقاف بالكويت: تعتبر الأمانة العامة للأوقاف المؤسسة الرسمية التي تمثل الدولة في الإشراف على الوقف، فهي تقوم بتنظيم العلاقات بين الجهات التابعة لها والجهات الأخرى، كما تتوالى النظارة على أوقاف كثيرة، وتهدف الأمانة العامة للأوقاف إلى تفعيل دور الوقف التنموي في تلبية حاجات المجتمع تقوم على مشاركة الأفراد في قضايا التنمية كما أنها تسعى إلى إدارة المحترفة لأموال الوقف (قحف، 2000، الصفحات 200-201).

1.1.1.3. الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للأوقاف: يتكون الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للأوقاف من مكتب الأمين العام للأمانة، ووحدات مساندة له، بالإضافة لثلاث نواب للأمين العام للأمانة وتتبعه إدارات مساندة لهم على نحو الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للأوقاف.

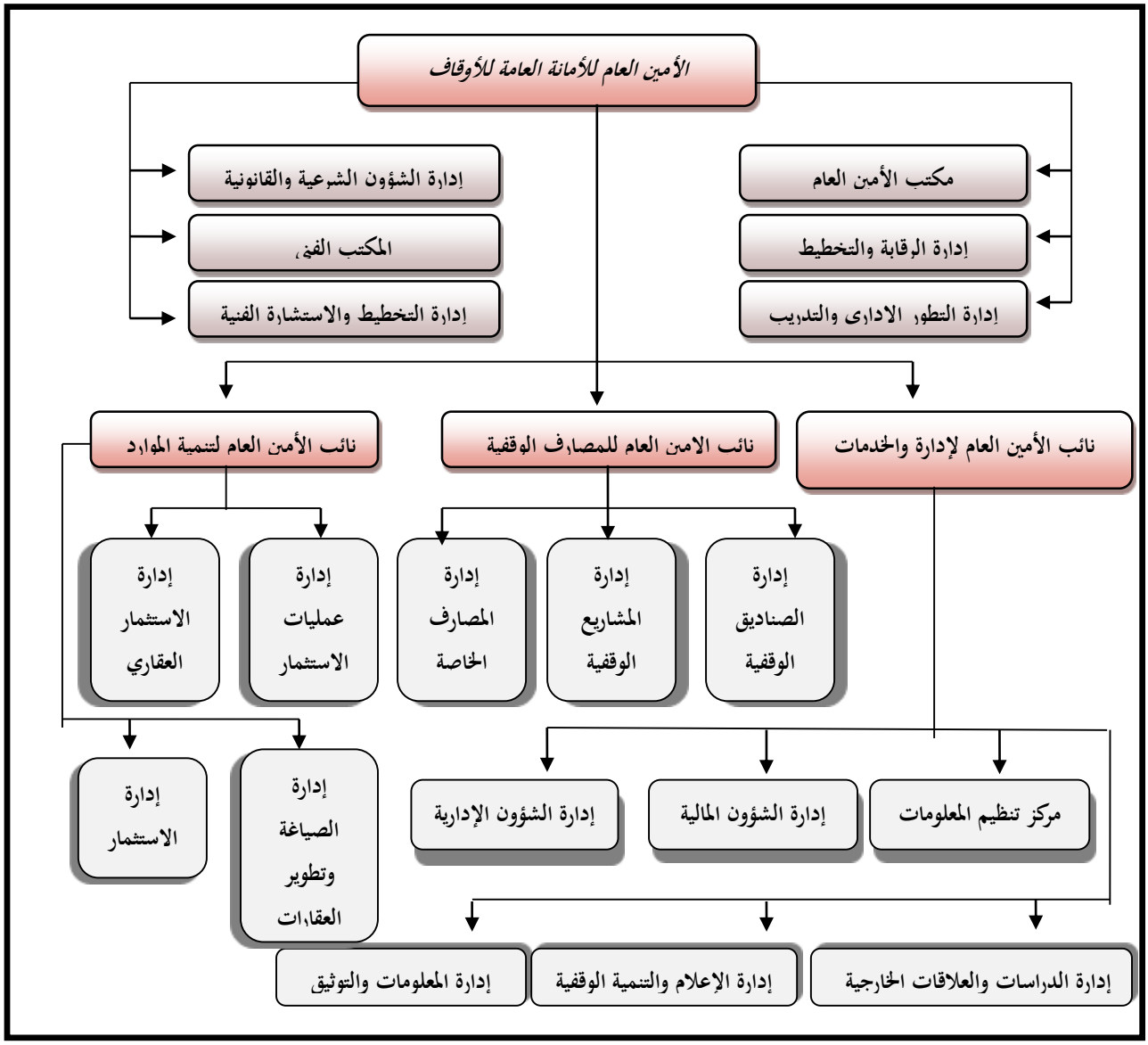

المصدر: من إعداد على الباحثين بالاعتماد على: عبد المحسن الجار الله الخرافي، التجربة الوقفية الكويتية، الملتقى الثاني لتنظيم الأوقاف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الرياض، السعودية، نوفمبر 2013، ص 20.

2.1.3.أنواع الصناديق الوقفية المعتمدة في الكويت: تم إنشاء مجموعة من الصناديق الوقفية حسب الحاجة، نذكرها في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): أنواع الصناديق الوقفية الناشطة والملغاة في دولة الكويت.

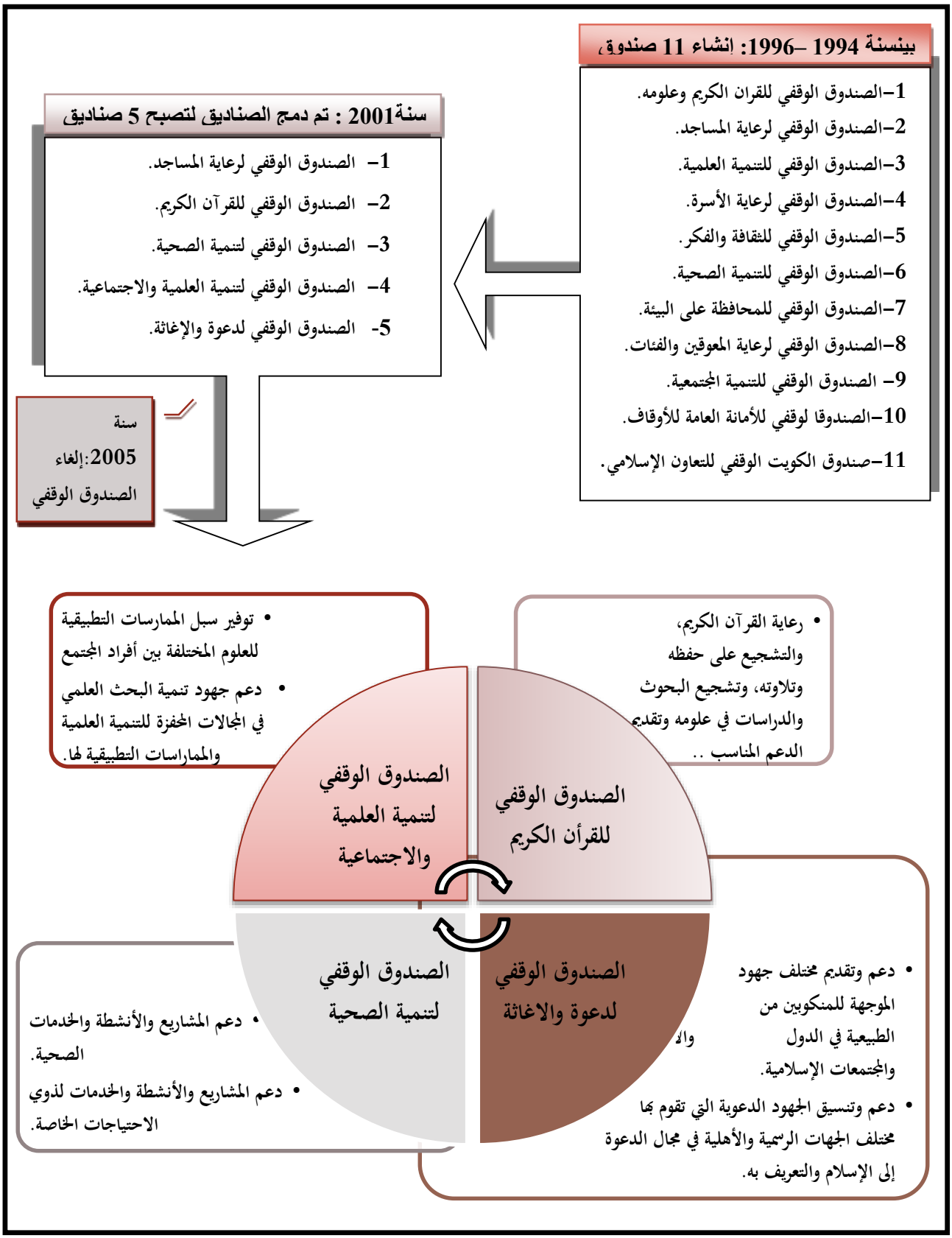

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: الموقع الرسمي للأمانة العامة بالكويت www.awqaf.org.kw

من خلال الشكل نلاحظ أن الأمانة العامة بالكويت استطاعت أن تغطي أهم مجالات التنمية الشاملة، حيث أنها اعتمدت على أسلوب التنويع في إنشاء الصناديق الوقفية لتمس أغلبية احتياجات المجتمع الكويتي وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبدأت بإنشاء إحدى عشر (11) صندوق وقفي في مختلف المجالات، وبعد ثمانية سنوات قامت بدمجها ليصبح خمسة (5) صناديق وقفية وذلك بسبب رغبتها في تقوية إيرادات الصناديق، وتقليص النفقات الإدارية، وتسهيل عملية الرقابة، وفي سنة 2005 قامت الأمانة العامة للأوقاف بإلغاء صندوق الوقفي لرعاية المساجد وتحويله إلى مصرف وقفي ليصبح العدد أربعة (4) صناديق وقفية متكاملة.

3.1.3.آليات الاستثمار الوقفي في الكويت: أقدمت الأمانة العامة للأوقاف سنة1993 بالمساهمة في صناديق ومحافظ استثمارية، رغبة منها في تنويع مجالات الاستثمار في سبيل تقليل المخاطر، حيث قررت الدخول في ثلاث محافظ؛ هي : محفظة إعمار الكويت، ومحفظة أمريكا العقارية ومحفظة للعملات، وتم زيادة عدد المحافظ والصناديق الاستثمارية، بنشاطات وعملات ومناطق مختلفة، كما أولت الأمانة العامة للأوقاف قضية استثمار أموال الوقف اهتماما خاصا منذ نشأتها وقيامها بكل ما يتعلق بشؤون الوقف وإدارته، فهي تحتضن إدارة متخصصة في الاستثمار تحرص على تكثيف أنشطتها وممارساتها في مجال الاستثمار الوقفي، بهدف المحافظة على أصول أوقافها وتنميتها بمنهجية وآليات واضحة ومدروسة (فقيقي، 2019-2020، صفحة 226).

الشكل رقم(05): مكونات المحفظة الاستثمارية لسنة 2017.

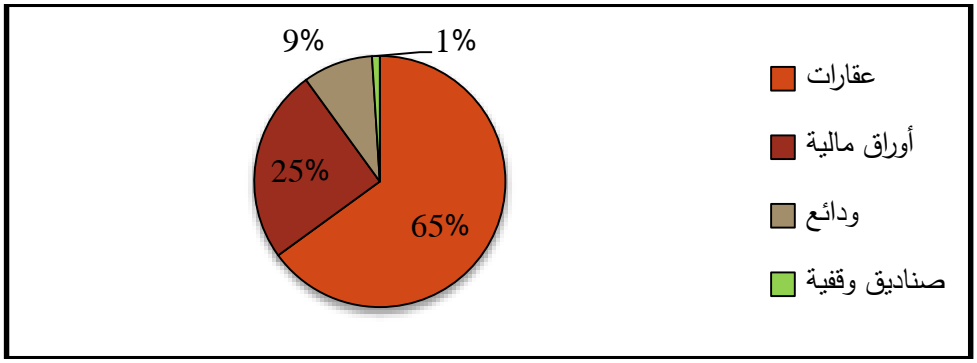

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: سعاد فقيقي، تطور صناديق الأوقاف ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(أطروحة دكتوراه)، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص226.

نلاحظ من خلال الشكل أن مكونات المحفظة الاستثمارية متنوعة حيث تتكون من استثمارات عقارية، أوراق مالية، ودائع وصناديق وقفية، وهذا للمحافظة على استقرار أداء المحفظة الاستثمارية، ولتوزيع الأخطار المحتملة والتباين في العوائد، وتحمل المخاطر الاستثمارية الناجمة، إلا أن الاستثمارات العقارية لها النصيب الأكبر، باعتبارها الأقل عرضة للمخاطر وللتقلبات الاقتصادية. أما نسبة صناديق الأوقاف ضئيلة لأن أموالها تعود إلى الجهات الخيرية المستهدفة حسب مصارف الخاصة لكل صندوق، كما أن صناديق الأوقاف الأكثر

حرصا في اقتناء الاستثمارات المربحة للحفاظ على رأس مالها واستمرارها وتحقيق أغراضه الجهات الخيرية المحددة.

4.1.3. تطور الأصول الوقفية بالكويت:

الشكل رقم (06): تطور مجموع الأصول الوقفية الكويتية خلال الفترة 1996-2016

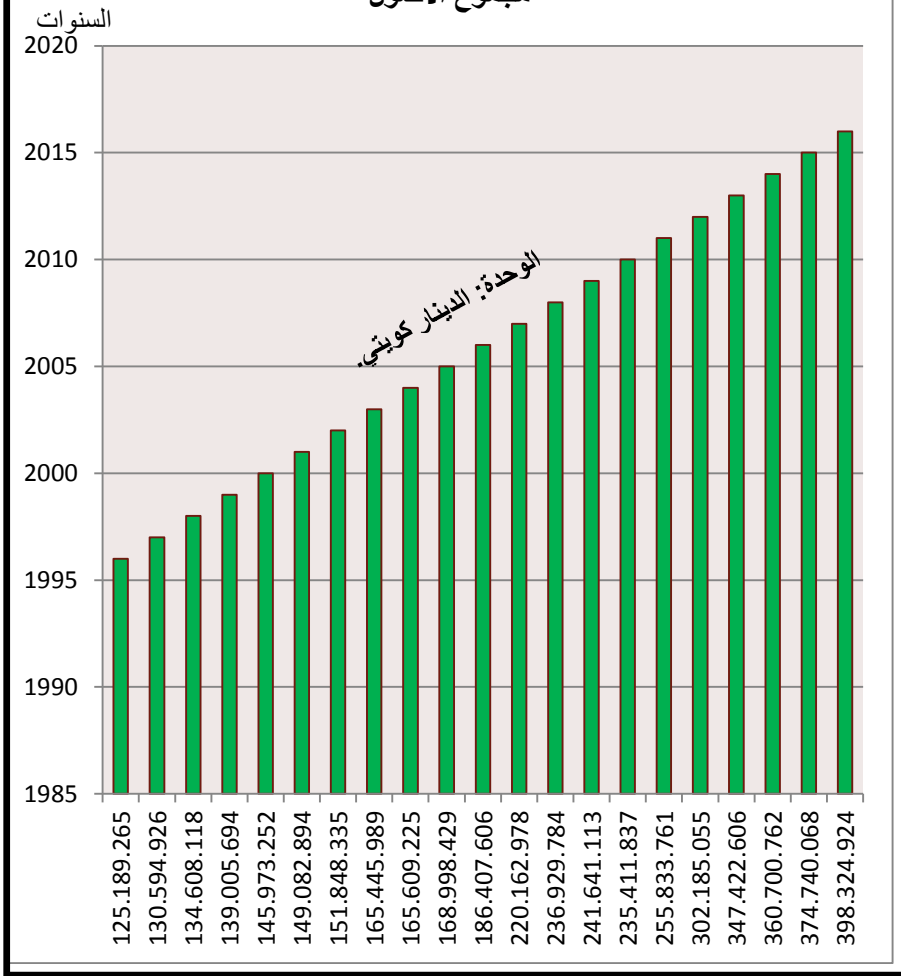

السنوات	مجموع الأصول(م د ك)
1996	125.189.265
1997	130.594.926
1998	134.608.118
1999	139.005.694
2000	145.973.252
2001	149.082.894
2002	151.848.335
2003	165.445.989
2004	165.609.225
2005	168.998.429
2006	186.407.606
2007	220.162.978
2008	236.929.784
2009	241.641.113
2010	235.411.837
2011	255.833.761
2012	302.185.055
2013	347.422.606
2014	360.700.762
2015	374.740.068
2016	398.324.924

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للأمانة العامة للأوقاف بالكويت.

من خلال الشكل نلاحظ أن مجموع الأصول الوقفية في تزايد مستمر، فمن 125مليون سنة1996 إلى398مليون دينار كويتي سنة2016، فقد زادت بنسبة123%، أي بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 6%، ويعود هذا إلى ما قامت الأمانة بإنجازه من مشاريع إنمائية وتطوير للعقارات الوقفية، إضافة إلى الإيرادات التي تحققها الصناديق الوقفية، وكذا الاستثمار في الأوراق المالية.

5.1.3.إدارة صناديق الأوقاف في الكويت: ويتولى إدارة كل صندوق مجلس إدارة، يتكون من عدد من العناصر الشعبية، يتراوح عددهم ما بين خمسة وتسعة أعضاء، يختارهم رئيس مجلس إدارة شئون الأوقاف، ويجوز إضافة ممثلين لبعض الجهات الحكومية المهتمة بمجالات عمل الصندوق، وتكون مدة المجلس سنتين قابلة للتجديد، ويختار المجلس رئيسا له ونائبا للرئيس من بين الأعضاء، ومجلس الإدارة هو الجهة العليا المشرفة على أعمال الصندوق وإقرار سياساته وخططه وبرامجه التنفيذية والعمل على تحقيق أهدافه، وذلك في

نطاق السياسات العامة والنظم والقواعد المتبعة في الأمانة العامة، مع الالتزام بقرار إنشاء الصندوق. ويتولى قيادة الصندوق رئيس مجلس الإدارة، ويجتمع المجلس ستة مرات على الأقل، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس (محرز، 1997، الصفحات 4-5).

6.1.3.تمويل صناديق الأوقاف في الكويت: بالنسبة للموارد المالية فإن كل صندوق وقفي يعتمد في تمويله بصفة أساسية على ريع الأوقاف السابقة المخصصة له سنوياً، وعلى الأوقاف الجديدة التي تدخل أغراضها، كما هو محدد من قبل الواقفين ضمن أهداف الصندوق، ويضاف إلى ذلك ما يحصله الصندوق مقابل ما يقدمه من أنشطة وخدمات، وهناك موارد أخرى تأتي عن طريق الهبات والوصايا والتبرعات، ويجوز للصندوق أن يقبل ما يقدمه له الأفراد والجهات المحلية من إعانات وتبرعات تكون غير مقترنة بشروط تتعارض مع طبيعة الوقف أو سياسات أو أغراض الصندوق وأهدافه، وفي حالة الإعانات والتبرعات الأجنبية فلابد من موافقة لجنة التخطيط بالأمانة العامة، ويحدد رئيس مجلس شئون الأوقاف بناء على عرض لجنة التخطيط بالأمانة العامة حصة الصناديق من ريع الأوقاف والموارد الأخرى، وتحدد لجنة المشاريع المنبثقة عن مجلس شئون الأوقاف نصيب كل صندوق وذلك قبل إعداد الميزانيات التقديرية للصناديق. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يكون الوقف للأهداف والأغراض، كما أن على أعضاء مجالس إدارة الصناديق الوقفية الدعوة للوقف، سواء لأغراض الصندوق الوقفي الذي يشاركون في عضويته أو لأغراض الأمانة العامة والصناديق الوقفية الأخرى (محرز، 1997، صفحة 5). كما استحدثت الكويت الوقف الإلكتروني، حيث تتيح هذه الخدمة إمكانية إتمام عملية الوقف بخطوات سريعة وسهلة عبر الموقع الخاص بالأمانة العامة للأوقاف من خلال بوابة الدفع الإلكترونية، وتتيح كذلك إمكانية تخصيص وقف لمصرف أو عدة مصارف وقفية معتمدة، ويتم تأكيد عملية الوقف من خلال إرسال رسالة قصيرة SMS أو رسالة إلكترونية للواقف، طالب الخدمة، علما بأن الموقع يدعم اللغة العربية واللغة الإنجليزية، ويتعامل مع البيانات المدخلة بأعلى مستوى من الأمان ضمن اتفاقيات لضمان سرية المعلومات (فقيقي، 2019-2020، صفحة 217).

الشكل رقم (07): إجمالي المبالغ المحصلة من الوقف الإلكتروني من جانفي إلى جوان2019.

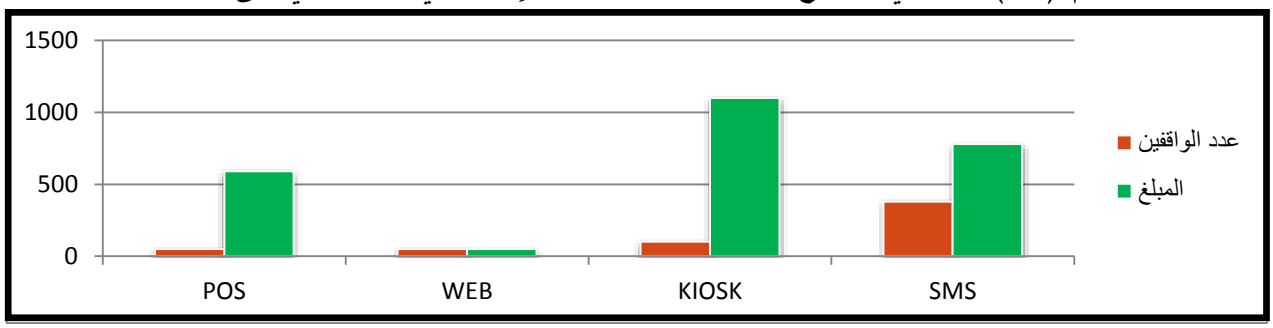

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: سعاد فقيقي، تطور صناديق الأوقاف ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي، مرجع سابق، ص226.

2.3.تجربة ماليزيا: من بين الدول المستخدمة كأمثلة لدراسة الوقف بمختلف أنواعه نجد ماليزيا، حيث جذبت عدد كبير من الباحثين المهتمين بالأوقاف، فماليزيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 50 بالمائة من المسلمين جادة في تطوير الأوقاف، وتعتبره كجزء من أعمالها الخيرية منذ قرون، حيث ساهمت الأوقاف في ماليزيا بشكل

كبير في تطوير القطاعات وخاصة الدينية، كالمساجد والمقابر ودار الأيتام، وتتبع ممارسة الوقف في ماليزيا القواعد واللوائح داخل الولايات، وتم تحديد هذه الممارسة في الدستور الماليزي، الذي يوضح أي قضية تتعلق بالقوانين الإسلامية، وقد يكون لكل ولاية مناهج مختلفة للتعامل مع الأوقاف لكن الخصائص الأساسية للأوقاف تضل كما هي في جميع الولايات القضائية داخل الدولة.

1.2.3.إدارة الأوقاف في ماليزيا: كدولة اتحادية تضم ماليزيا 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، وهي كوالالمبور وبوتراجيا في غرب ماليزيا، ولابوان في شرق ماليزيا، ويوجد في كل ولاية مجلس ديني للولاية (SIRC) (the State Islamic Religious Councils) و مجلس أغاما إسلام نيجري (MAIN)، الذي يهتم بالقضايا المتعلقة بالدين، بما في ذلك الزكاة والوقف، ويعتبر مجلس الشؤون الدينية (SIRC) دور الوصي الوحيد للأوقاف، حيث يجب على الأشخاص الذين يريدون تسجيل أراضيهم كأوقاف أن يقتربوا من مجلس الشؤون الدينية(SIRC)، ولا يسمح لأي مؤسسة أخرى بتلقي الأوقاف.

بعد إنشاء مجالس الشؤون الإسلامية أو الدينية في كل ولاية، انتقلت ولاية الأوقاف إليها بموجب قانون الإدارة الإسلامية لكل ولاية، كل مجلس يقع تحت مسؤولية ملك الولاية أو الإقليم، أما الولايات التي لا تتبع ملكاً معينا مثل الولايات الأربعة ملاكاو بينانجو صباحو سرواك فإنها تتبع السلطان الأعظم، وهته المجالس لاتتبع تغيرات الحكومة أو السلطة العليا فهي مركزية مستقلة، لها سلطتها ومصادر قوتها دون الاعتماد على أحد (صلاحات، 2006، صفحة 4). ولضمان الحوكمة الرشيدة لأوقاف في جميع الولايات، وبالنظر إلى وجود إمكانيات كبيرة للوقف التي يمكن تحسينها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ماليزيا، أنشأت الحكومة الفيدرالية وكالتين وقفيتين وهما وكالة إدارة الأوقاف والزكاة والحج (JAWHAR) ووكالة ياياسان الوقف ماليزيا(YWM)، تهدف هذه الوكالات الفيدرالية إلى إنشاء إدارة فعالية في جميع أنحاء البلاد لضمان حصول الشعب الماليزي على الفوائد، وبذلك تكون هذه الوكالات قد وضعت خطة تطوير الوقف كجزء من المخططين الماليزيين التاسع والعاشر، علاوة على ذلك منحت الحكومة هذه الوكالات السلطة الكاملة لتطوير أصول الوقف بالتعاون مع جميع الجهات الرئيسية في جميع أنحاء ماليزيا، على سبيل المثال تطوير دار الأيتام في ولاية قدح وفندق قائم على الوقف في ولاية نيغيري سمبيلان لأغراض تجارية(Sukmana, p. 6) .

أ- **مؤسسةإدارة الأوقاف والزكاة والحج** : تعرف اختصاراً باللغة المالاوية ب(JAWHAR) أنشأها رئيس وزراء السابق تون عبد الله بن أحمد بدوي في 27 مارس 2004، يهدف إلى ضمان إمكانية تنفيذ إدارة شؤون البلاد بطريقة أكثر تنظيما ومنهجية وفعالية من بين اختصاصياته ودوره نجد (الموقع الالكتروني للبوابة الرسمية لمؤسسة الوقف الماليزية):

- تخطيط وتنفيذ ورصد وتنسيق وتطوير مؤسسات إدارة الأوقاف والزكاة والحج، من اجل العمل بشكل أكثر فعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة،
- تخطيط وتنسيق الاحتياجات وتوحيد النظام القانوني، لتطوير مؤسسات إدارة الأوقاف والزكاة والحج،

- إقامة تعاون ذكي مع الحكومة وكذلك شركات المجتمع المحلي أي الأطراف الخاصة في تطوير مؤسسات إدارة الأوقاف والزكاة والحج،
- إجراء البحوث والبحث والنشر والتنسيق حول قضايا، وبرامج تنمية كنوز المسلمين لكي تستغلها الأمة بالكامل.
- مساعدة وتقديم الدعم في إدارة الموارد البشرية، والتمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسلطات الدينية للدولة والوكالات ذات الصلة.

ب- مؤسسة الوقف الماليزية "Yayasan Wakaf Malaysia": أُسست من طرف إدارة الأوقاف والزكاة والحج(JAWHAR) سنة2008، التي يرمز لها(YWM) ويرأس المؤسسة وزير في دائرة رئيس الوزراء مكلف بالشؤون الدينية ونائبه هو مدير عن وزارة المالية وآخر عن وزارة الشؤون الاقتصادية وثلاثة ممثلين عن قطاع الشركات، في حين أن مجلس أمناء المؤسسة هم مندوبو مجالس الشؤون الديني بالولايات الماليزية ومندوب الحكومة الاتحادية ومجموعة خبراء، تسعى المؤسسة لجمع التبرعات لمساعدة مجالس الشؤون الدينية بالولايات الماليزية وكذلك (الموقع الالكتروني للبوابة الرسمية لمؤسسة الوقف الماليزية):

- جمع وتوليد الأموال لتطوير ممتلكات الوقف.
- تطوير الممتلكات الوقفية بالتعاون مع مجلس الشؤون الدينية (SIRC) .

2.2.3.أنواع الوقف المعتمدة في ماليزيا:قامت ماليزيا بالاعتماد على مجموعة من أنواع لتغطية احتياجات العديد من الفئات الخيرية:

الشكل رقم (08):أنواع الأوقاف بماليزيا.

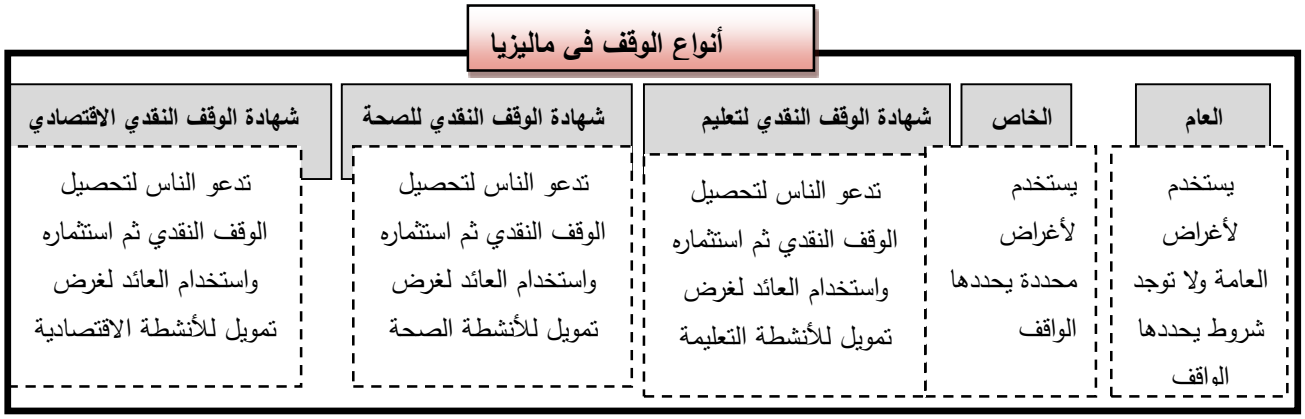

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة الوقف الماليزية WWW.YWM.GOV.MY.

3.2.3.دراسة إحصائية لمجموع الأوقاف في ماليزيا: نركز في الدراسة على الأوقاف الخاصة والعامة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): مجموع الأوقاف العامة والخاصة في مختلف ولايات ماليزيا سنة2000

الوحدة النقدية: الرنغت الماليزي

الرقم	إسم الولاية	الأوقاف الخاصة	الأوقاف العامة	المجموع	النسبةالمؤوية
01	Kelantan كلنتن	171.54	133.12	304.66	% 1.46
02	Federal territory كوالالمبور	5.47	22.07	27.54	% 0.13
03	Terengganu ترينجانو	204.43	43.01	247.44	%1.19
04	Sarawak ساراواك	236.929	-	236.929	%1.14
05	Pahang بينانج	3985	-	3985	%19.21
06	Sabah صباح	4.178	25.42	29.598	%0.14
07	Johor جوهور	1951	3976	5928	%28.58
08	Perlis برليس	218.69	8.75	227.44	%1.09
09	Melaka ميلاكا	773.39	69.97	834.34	%4.06
10	Kedah قدح	420	423.34	843.34	%4.06
11	Negeri Sembilan نجري سمبيلن	1727.35	61.25	1788.60	%8.62
12	Selangor سلانغور	621.10	442.15	1063.25	%5.12
13	Perak بيراك	4474	647	5122	%24.70
14	Pulaupinang بولاو بينانج	22.21	67.05	89.26	%0.43
	المجموع	**14815.787**	**5919.83**	**20735.61**	% **100**

المصدر:من إعداد الباحثين، بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة الوقف الماليزية WWW.YWM.GOV.MY.

من خلال الجدول، نلاحظ أن مختلف الولايات تتلقى أوقاف عامة وأوقاف خاصة، ذلك نتيجة إنشاء مجالس دينية على مستوى مختلف الولايات مما سهل عملية تحصيل الأوقاف وإحصائها، ويقدر مجموع الأوقاف الخاصة نسبة 71%من إجمالي الأوقاف العامة والخاصة، وذلك لرغبة العديد من الواقفين الماليزيين تحديد الجهات المستفيدة من الوقف وتلبية أغراضهم الخاصة، وتعتبر كلتا الولايتين نجري سمبيلن وسلانغور الأكثر تحصيلا لأوقاف العامة والخاصة، رغم صغر مساحتهما الجغرافية مقارنة بالولايات الكبيرة، مثل كوالالمبور وساراواك، وذلك كونهما الولايات الأكثر تطورا، وذات بنية تحتية جيدة، حيث يعتبر اقتصاد سلانغور أكبر اقتصاد في البلاد، وهي الولاية التي تضم أكبر عدد من السكان.

4.2.3.صناديق الأوقاف في ماليزيا: معظم المجالس الدينية الإسلامية في ماليزيا تشجع استخدام الوقف النقدي، وباعتبار الصناديق الوقفية احد أشكال الوقف النقدي، فقد بادر تعدد منا لولايات إلى تشكيلها، نظرا لما تتميز به من مزايا؛ يمكن أن تساهم في تنمية الوعاء الوقفي وتحقيق ما تصبوا إليه هذه المجالس لتطوير أصولها الوقفية، ومن بين الصناديق الوقفية نجد تلك الخاصة بالجامعات كصندوق وقف الجامعة الإسلامية الماليزية، وصندوق وقف جامعة العلوم والتكنولوجيا، إضافة إلى صناديق أخرى مثل صندوق وقف سلانغور وصندوق وقف بنك معاملات الماليزي، صندوق وقف بنك إسلام الماليزي، وصندوق وقف بابام، ونظرا لكثرت

التجارب الفعالة في تبني الوقف النقدي تم اختيار الصندوق وقف سلانغور، وقد تم اختيار هذه الصناديق الوقفية باعتبار ولاية سلانغور رائدة في ممارسة الأوقاف وخاصة النقدية منها، بالإضافة أن اقتصاد سلانغور كما ذكرنا سابقا يعتبر اقوى اقتصاد في ماليزيا.

1.4.2.3.صندوق الأوقاف سلانغور(Selangor): تم إنشاء مؤسسة وقف سلانغور(PWS)سنة**2011**، تحت إشراف المجلس الديني الإسلامي في سلانغور، وهي تدير صندوق وقف، يتم من خلاله تعبئة الأموال من مختلف فئات المجتمع سواء كانوا أفراد أومؤسسات، وظيفتها تقديم المشورة للمجلس فيما يتعلق بالسياسات والتدابير التي يتعين تنفيذها واتخاذها لتشجيع تطوير ممتلكات ومنتجات الوقف، وتقوم أيضا بإدارة وتنفيذ وصيانة ممتلكات الوقف بما في ذلك المرافق البنية التحتية وأماكن تواجد ممتلكات الوقف، وتشجيع وتنسيق البحث والتطوير في جميع ممتلكات ومنتجات الوقف (الموقع الرسمي لمؤسسة وقف سلانغور).

2.4.2.3. أنواع الوقف ومنتجات التحصيل المعتمدة في الصندوق الوقفي سلانغور: اعتمد الصندوق على الوقف العام والخاص، ويحاول دائما ابتكار منتجات التحصيل لتوفير المنتج المناسب للواقف وتسهيل عملية التحصيل وتحفيز المواطنين على المساهمة في الصندوق:

الجدول رقم (03): أنواع الوقف ومنتجات التحصيل المعتمدة في الصندوق الوقفي سلانغور.

أنواع	المنتجات المستخدمة	الطريقة المستخدمة
الوقف العام	**سهم وقف سيلانغور SahamWakaf Selangor**	هو وسيلة للوقف النقدي تنطوي على طرح أسهم وقفية يمكن من خلالها تعبئة أموال لتطوير وشراء ممتلكات الوقف مثل الأراضي والعقارات من خلال بيع هذه الأسهم.
	مخطط الإنفاق SkimInfaq	هي وسيلة تسهل على الأفراد التبرع لصندوق الوقف من خلال خصم الراتب الشهري، وذلك من أجل توفير خيارات وتسهيلات للموظفين العموميين أو الخاصين للمشاركة في أسهم سلانغور.
	الوقف المؤسسي Sahabat Korporat	يتم من خلاله بناء شراكة مع العديد من الشركات الخاصة والشركات المرتبطة بالحكومة، وذلك بدعوتها لممارسة الوقف، من أجل تنمية موارد الصندوق الوقفي، وجعل أداة الوقف واحدة من أدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع امتياز الحصول على إعفاء ضريبي10٪ من إجمالي الدخل، وتقديم شهادة تقدير.
	وقف الفن Seni Wakaf	من أجل إشراك المزيد من الأشخاص في الوقف، وخاصة الفنانين ومنتجي الأفلام والشعر والرسامين وغيرهم من الفنانين، تتم المساهمة عن طريق الشيك، بقيمة دنيا تقدر ب 10 غرنت ماليزي لكل وحدة، دون تحديد حد أقصى للمساهمة، حيث تكون باسم الفنان نفسه أو باسم الشركة؛ وكما يُسمح بالمساهمة نيابة عن أ ي ممثل أو شخص متوفي.
	الوقف الالكتروني FPX	هو دفع عبر الإنترنت يتيح الخصم في الوقت الفعلي من حساب العميل المصرفي عبر الإنترنت من عدة بنوك.
الوقف الخاص	وهو الوقف اللذي يكون محدد الغرض بناء على رغبة الواقف، وهو يرتبط في الغالب بالأصول العقارية مثل الأرض والمباني التي يساهم فيها الواقف لغرض محددة، كبناء مدرسة أو مستشفى.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الموقع الرسمي لمؤسسة وقف سلانغور www.waqfselangor.gov.my.

3.4.2.3. الهيكل التنظيمي لصندوق الوقفي سلانغور: اعتمد صندوق الأوقاف سلانغور على هيكل تنظيمي، يظم مختلف الوحدات الضرورية لتسير الأمثل لممتلكات الأوقاف المحصلة، ولتحقيق الغرض الذي تم إنشائه من أجله:

الشكل رقم (09):الهيكل التنظيمي لصندوق الأوقاف سلانغور.

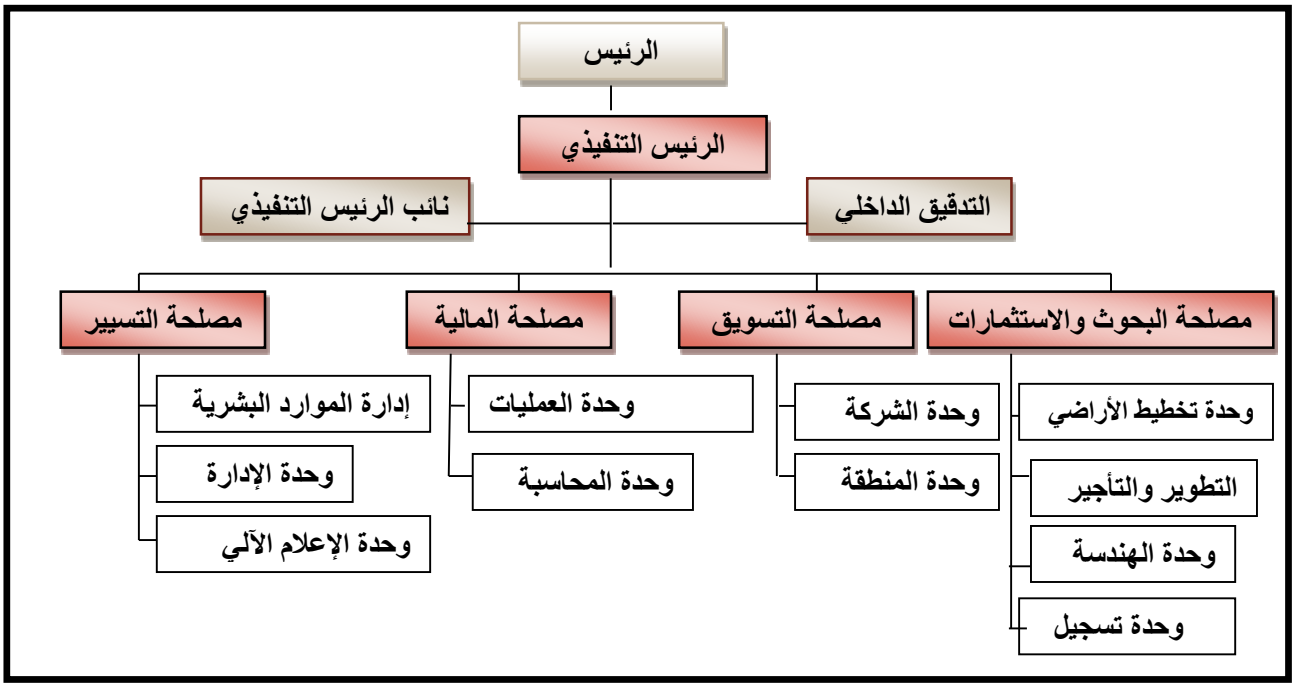

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Zati ilham, sharif and Nora Siahmo hamed, Examing the évolution a fwaq frégulations in Selangor. Article in IIUM ah ZUBAIDAH journal vol 27 no 2.2019 p 348.

4.4.2.3.دراسة إحصائية لتطور حصيلة الأوقاف في الصندوق الوقفي سلانغور:

الشكل رقم(10): تطور حصيلة إيرادات الصندوق الوقفي سلانغور 2011-2016

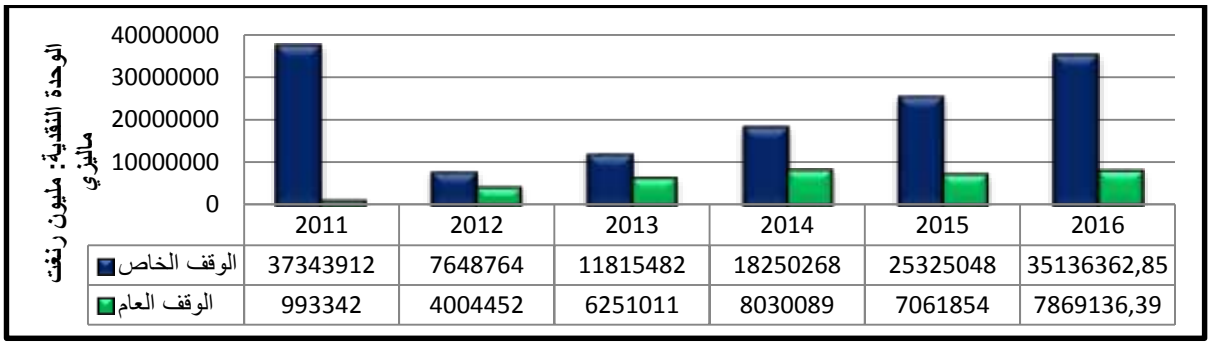

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الوقف الخاص	37343912	7648764	11815482	18250268	25325048	35136362,85
الوقف العام	993342	4004452	6251011	8030089	7061854	7869136,39

المصـــــــدر: مـــن إعـــداد البـــاحثين بالاعتمـــادعلى: الموقـــع الرســـمي لمؤسســـة وقـــف سلانغور www.waqfselangor.gov.my.

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة المساهمات المقدمة من طرف الواقفين في تزايد مستمر، فبعد أن تراجعت سنة 2011بنسبة70%، بدأت في التزايد وهذا نظرا لجهود إدارة صندوق الوقفي سلانغور في استقطاب الواقفين من تنويع منتجات التحصيل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المذكورة سابقا، وكذا التسهيلات المقدمة للواقفين كالإعفاء الضريبي.

5.4.2.3. قائمة المستفيدين من المساهمات النقدية لصندوق الوقفي سلانغور: لقد استفادت العديد من الجهات من الصندوق وخاصة الجمعيات الخيرية والمساجد والسورو Surau [*] مثلما يبنه الجدول الموالي:

الجدول رقم(04) : قائمة المستفيدين لسنة2019-2020: الوحدة النقدية: الرنغت الماليزي

الرقم	اسم المستفيد	القيمة	الرقم	اسم المستفيد	القيمة	الرقم	اسم المستفيد	القيمة
01	Surau al-amin	20000.00	16	Skpermpuan	17500.00	31	Surau lama	8900.00
02	Surau at-talbiah	50000.00	17	Madrasah al ikhlas	21650.00	32	Suraunurulhuda	29000.00
03	Sekolahseriputeri	40000.00	18	Masjid fastabiqul	50000.00	33	Masjid sungaitengi	30000.00
04	Masjid kuantan	15000.00	19	Saraunuruliman	15635.00	34	Surau al-falah	50000.00
05	Surau el-iman	50000.00	20	Skbukitnaga	49950.00	35	Masjid Bandar	30000.00
06	Masjid an-nur	33936.00	21	Masjid jamek	30000.00	36	Masjid taman	30000.00
07	Surauasmajawa	29168.00	22	Suraudarulsaadah	7000.00	37	Surau at-taqwa	10000.00
08	Suraual_falakhiah	20000.00	23	Suraunurulhasanah	9000.00	38	Smk Bandar	50000.00
09	Masjid al-hidayah	20000.00	24	Suraunurulehsan	10500.00	39	Masjid as-salam	50000.00
10	Surauhj Hassan	40000.00	25	Suraudarulnaim	7000.00	40	Surauirsyadiah	10000.00
11	Suraudarulikram	35000.00	26	Surau al ubudiah	6000.00	41	Surau as-solehin	25000.00
12	Skmedan	30000.00	27	Surau al-munawwir	50000.00	42	Surauhj Muhammad	50000.00
13	Suraubaitul	38000.00	28	Surau al-ehsaniyah	15000.00	43	Smksijangkang	50000.00
14	Surau al huda	17640.00	29	Surau al-hidayah	50000.00	المجمـــوع		1275879.00
15	Surau al amin	40000.00	30	Surau al-jamiyyah	35000.00			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الموقع الرسمي لمؤسسة وقف سلانغور www.waqfselangor.gov.my .

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك العديد من الجهات المستفيدة من الصندوق الوقفي سلانغور حيث تم توزيع قيمة 1275879.00 رنغت ماليزي على 43 مستفيد، ذلك نتيجة للمجهود الذي يقوم به الصندوق بمختلف إطاراته وعماله في توعية المواطنين وتوفير المنتجات المختلفة لتسهيل التحصيل واختيار عمليات الاستثمار المناسبة، وهذا طبعا يسهم في تخفيف العبء على ميزانية الدولة الماليزية ودعمها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أبعادها.

4.اقتراح إنشاء صناديق وقفية خاصة بدعم سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية بالجزائر:

1.4. تطور الأوقاف في الجزائر: كانت الأوقاف في أواخر العهد العثماني شهدت إحدى فترات المد في النشاط الوقفي، والتي اعتمدت على تنظيمات إدارية أهلية وشبه رسمية ارتبطت بالتكوينات الاجتماعية والظروف السياسية، والدور الذي لعبته السلطات العثمانية فيدعم قطاع الأوقاف في تلك الفترة، فإن فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر شهدت انحسار الوقف واندثار ممتلكاته، وذلك بفعل سياسة المستعمر الرامية إلى الاستيلاء عليه وتصفيته وفق خطة تكتيكية مدروسة، أما غداة الاستقلال فلم يكن حال الوقف أحسن مما كانت عليه أثناء الاستعمار الفرنسي، وهذا نتيجة لعدة أسباب منها:

-الفراغ القانوني التي كانت تعاني منه الأملاك الوقفية وفتح الباب على مصارعيه لحملات استيلاء عليها مثلها مثل جميع الأملاك العامة، ورغم صدور عديد القوانين المتعاقبة والتي سعت لاسترجاع الأملاك المنهوبة؛

-عمليات البحث والاسترجاع لم تكن في المستوى المطلوب لا من حيث الوتيرة والجهود المبذولة ولا من ناحية الإمكانيات المسخرة للعملية، وكذلك غياب قوانين واضحة تنظم عملية استثمار الأوقاف.

[*] **السورو(Surau)** :هو مبنى تجمع إسلامي في بعض مناطق سومطرة وشبه جزيرة الملايو، يستخدم للعبادة والتدريس الديني، يشبه في وظائفه المسجد، ويسمح للرجال و النساء،ويستخدم أكثر للتدريس الديني والصلاة الاحتفالية.

2.4. مساهمة صناديق الأوقاف في تحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر:

1.2.4. مساهمة صناديق الأوقاف في تحقيق البعد الاقتصادي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر: يمكن لصناديق الأوقاف المساهمة في تحقيق البعد الاقتصادي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر، من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية، مثل المشاريع الزراعية ومشاريع السياحة الريفية والجبلية، وذلك وفق مختلف الصيغ التمويل الإسلامي، كالصيغة المشاركة وصيغة المضاربة في الأنشطة الصناعية المختلفة، والصيغ التمويل الزراعي كالمزارعة، المغارسة والمساقات في الأنشطة الزراعية والفلاحة. والتركيز على التمويل المتناهي الصغر (رحيم، تصكيك مشاريع الوقف المنتج ، 2014، صفحة 37)، وكذلك العمل على دمج سكان المناطق الريفية في أنشطة ذات ارتباط مباشر بالصناعة التقليدية والحرف اليدوية، مما يؤدي إلى امتصاص نسبة من البطالة، من خلال توفير مناصب الشغل، وكذلك تخفيض نسبة الفقر، من خلال توفير دخل للعائلات الريفية.

2.2.4. مساهمة صناديق الأوقاف في تحقيق البعد الاجتماعي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر: يمكن لصناديق الأوقاف المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر، من خلال توفير المرافق العمومية، كمراكز الصحة ومؤسسات التعليم، والمدارس القرآنية، ومنح القروض الحسنة لطلاب العلم، ولشباب أصحاب فكرة مشروع، والنساء الريفيات التي تمارس الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، ومنح إعانات للفقراء العاجزين عن العمل، وذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل، وكذلك توفير السكن اللائق باستخدام الصيغ التمويل الإسلامي كالإجارة والتأجير التمويلي.

3.2.4. مساهمة صناديق الأوقاف في تحقيق البعد البيئي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر: يمكن لصناديق الأوقاف المساهمة في تحقيق البعد البيئي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر، من خلال حماية البيئة والحفاظ على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المناطق الريفية، وإنشاء مشاريع الاقتصاد الدائري، وحماية المشهد الزراعي والاهتمام بالغابات والمساحات الخضراء، لجذب السياح وتعزيز السياحة الريفية، والاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية كالتوفير المياه الصالحة لسكان المناطق الريفية، وإصلاح قنوات الصرف الصحي لتجنب التلوث البيئي ومختلف الأوبئة والأمراض.

3.4. اقتراح إنشاء صناديق وقفية خاصة بالتنمية الريفية المستدامة بالجزائر: نظرا لنتائج والمزايا التي حققتها كل من الدوليتين ماليزيا والكويت خلال تبنيها لصناديق الاوقاف، واهتمام العديد من الدول الأخرى مؤخرا بالقطاع الوقفي، يمكن اقتراح نموذج لتفعيل الأوقاف أو صناديق الوقفية خاصة في الجزائر، وبناء على الجهود المبذولة من طرف الفئات المتخصصة بالوقف ومؤسساته إلا أننا لاحظنا عدم وجوده في الجزائر، ولإنشاء مؤسسات وقفية ذات استقلالية ولها الحرية في البحث عن طرق وأساليب لتطوير القطاع الوقفي، والأقرب تطبيقا هو إنشاء صناديق وقفية متنوعة لكل منها أهدافها.

1.3.4.النموذج المقترح: إنشاء صناديق وقفية خاصة بالتنمية الريفية المستدامة بالجزائر.

2.3.4.طبيعة النموذج: ان فكرة النموذج المقترح تقوم على إنشاء صناديق وقفية خاصة بتكفل بمناطق الريفية، وتكون هذه الصناديق متعددة الأغراض لخدمة حاجات سكان هذه المناطق وتتولى الإشراف عليها هيئات مستقلة

تابعة لوزارة الأوقاف أو الديوان الوطني للأوقاف والزكاة الخاص بتسيير الاملاك الوقفية وتجميع الزكاة والذي تم إنشاءه مؤخرا بموجب مرسوم تنفيذي رقم 179_21 المؤرخ في 3 ماي 2021. وتمتاز هذه الصناديق الوقفية بميزة التنوع وتعمل في تغطية كل مجالات التنمية كالتنمية الصحية، التنمية العلمية، التنمية الزراعية...وطريقة عمل هذه الصناديق الوقفية تقدم على تعبئة الموارد كالاستثمارات العقارية، وعدم التدخل الحكومي فيه من حيث الإشراف.

3.3.4.إدارة الصندوق المقترح: نقترح تشكيل مجلس إدارة الصندوق، يرأسه ممثل من المكتتبين تنتخبه الهيئة العامة، وذلك لتجنب السيطرة الحكومية على إدارة الصندوق، حيث يتكون المجلس من أعضاء حكومية ومدنية، ممثل عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ممثل عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ممثل عن منظمات المجتمع المدني، وكذلك ممثل عن وزارة المالية لتسيير سياسة الإنفاق العام لدولة، ويجب أن يتمتع الصندوق بشخصية قانونية معنوية، ويتولى بتحديد السياسات العامة لصندوق، و يتعين على مجلس الإدارة تحديد نوع الاستثمار، وآلية التمويل المناسبة، وطرق توزيع العائد، مع الحرص على الحفاظ على رأس مال الصندوق وتنميته.

4.3.4.أهداف النموذج: إن هدف الصندوق هو تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية، والاهتمام بمختلف احتياجاتهم ومتطلباتهم، من أجل تحقيق التنمية الريفية بمختلف أبعادها، كالاستثمار في التنمية الزراعية والصناعة التقليدية وتحسين ظروف الفلاحين والمزارعين وأصحاب الحرف التقليدية، والاهتمام بالحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة الريفية لتعزيز السياحة الريفية، تقديم القروض الحسنة للبطالين المؤهلين، وصغار المزارعين ومربي الماشية والدواجن، والأرامل، والعاجزين عن العمل كالأيتام والشيوخ وذوي الاحتياجات الخاصة، والتركيز على الاحتياجات الحقيقية لسكان المناطق الريفية حسب الأولويات وتعزيز مشاركة سكان الأرياف في مختلف عمليات التنمية الريفية.

5.3.4.متطلبات النموذج:

-الاستقلالية المالية لصناديق الوقفية عن الجهات الحكومية، لضمان عدم عرقلة هذه الصناديق الوقفية، لأن الإدارة الحكومية غير مدربة غالبا في هذا المجال على غرار مشكلة الكفاءة.

- تكوين لجان استثمارية متخصصة لتقديم المشورة والاقتراحات في ما يخص جانب الاستثمار الوقفي وتتكون هذه الجنة من خبراء متخصصين وباحثين ذوي الكفاءة.

-حملات توعية لتوضيح أهمية الصناديق الوقفية في دعم التنمية الريفية، وتحديد الفئات المستهدفة من إنشاء الصندوق و المتمثلة في سكان المناطق الريفية، وذلك من خلال استخدام مختلف الطرق الحديثة.

-ضرورة وجود تعاون بين الأطراف ذات العلاقة مع الصندوق الوقفي و التنمية الريفية مثل الجماعات الإقليمية المحلية كالبلديات، وكذلك الجامعات، وحتى المساجد، ومنظمات المجتمع المدني.

-استثمار أصول الصندوق الوقفي والتي تكون على شكل أراضي وقفية، كالاستثمار في تنشيط الزراعة والفلاحة في المناطق الريفية، أو تأجيرها أو ببناء مراكز تجارية، فنادق، مجمعات سياحية للحصول على مورد مالي.

الشكل رقم (11): الصندوق الوقفي الجزائري لتكفل بمناطق الريفية.

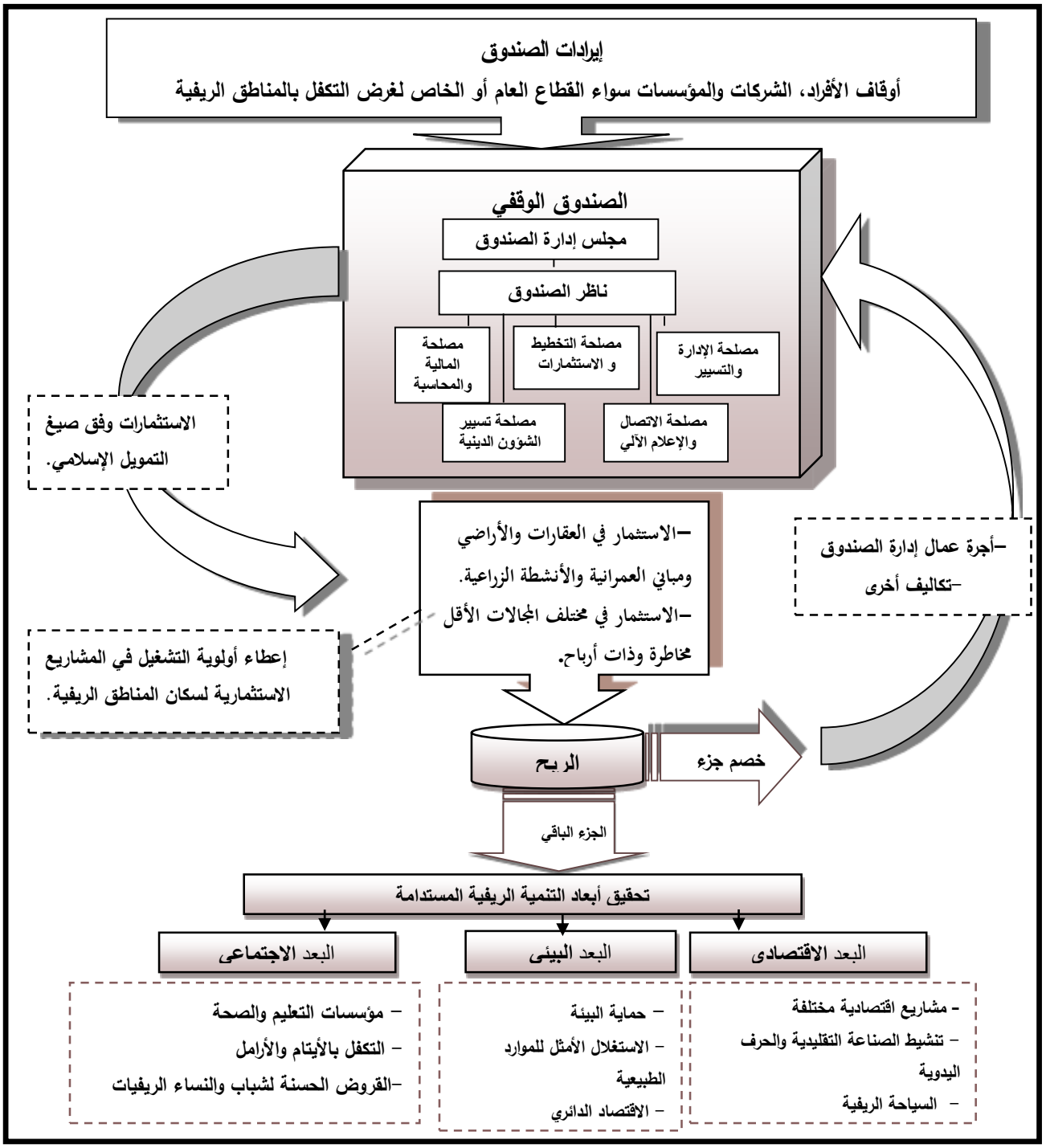

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– رحيم حسين، (2014)، تصكيك مشاريع الوقف المنتج: ألية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف حالة صناديق الوقف الريفية، مرجع سابق، ص36.

– ميلود زنكري، سميرة سعيداني، (2011)، اقتصاديات نظام الأوقاف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ص102–112

5. خاتمة:

لقد حققت التجربة الكويتية والتجربة الماليزية من خلال تبنيهما لصناديق الأوقاف مجموعة من المزايا والنتائج الايجابية، رغم اختلاف طريقة استخدماهما لصناديق الوقفية، فالكويت اعتمدت على الأمانة العامة للأوقاف، في تسيير مختلف العمليات الرئيسية لنشاط الصندوق كالتحصيل والاستثمار والتوزيع، كما قامت بالتنويع في الصناديق الأوقاف، حيث فتحت صندوق لكل غرض، فبدأت بإحدى عشر (11) صندوق، ثم قامت بتقليصها إلى أربعة (4) صناديق حسب احتياجات والأغراض التي أنشأت من أجلها، وتلبية لمتطلبات الواقفين الكويتيين الحريصين على الحفاظ على تنمية الأوقاف في الكويت، أما ماليزيا فقامت بإنشاء مجالس دينية تعتبر الوصي الوحيد للأوقاف، كما قامت بإنشاء مجلس ديني في كل ولاية وذلك لتسهيل عملية التحصيل وإحصاء مختلف ممتلكات الأوقاف، وكذلك تسهيل عملية المشاركة للواقفي كل ولاية وتحقيق أغراضهم الخاصة أو العامة، فمن خلال المزايا والنتائج التي حققتها كل من الكويت و ماليزيا إثر تبنيهم الصناديق الأوقاف، يمكن للجزائر الاعتماد عليها واغتنام فرصة توجهها نحو المالية الإسلامية لتحقيق رغبات العديد من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يريدون تحقيق أغراضهم الخاصة وأيضا العامة التي تخدم المصلحة العامة، والذي يسمح لهم في المشاركة في العمل الخيري وفي سبيل الله، والمساهمة في تحقيق التنمية، خاصة الريفية التي تحتاج لمثل هذه المؤسسات الخيرية التي تهتم بالجانب الاجتماعي لسكان المناطق الريفية الذين يعانون من الفقر والبطالة، حيث أن صناديق الأوقاف تلبي الاحتياجات الحقيقة لسكان المناطق الريفية فيمكن لكل فرد أو مؤسسة المشاركة في مختلف مراحل التنمية الريفية، و صناديق الأوقاف كمؤسسة لها إمكانيات مادية وبشرية تمكنها على التعرف وإحصاء مختلف الطبقات التي تعيش في المناطق الريفية والتقرب منها والتعرف على احتياجاتهم الحقيقة، والعمل على تلبيتها وتغطيت مختلف الخصائص والمعيقات التي تواجه عملية التنمية في الأرياف، وفتح مجال المشاركة سكانها في مختلف مراحل التنمية والاهتمام أكثر بالسياحة الريفية والصناعات التقليدية وبالزراعة وبمختلف الثروات الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال المستقبلية، وبالتالي تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر بمختلف أبعادها.

1.5. نتائج الدراسة: ومن خلال البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تسهم صناديق الأوقاف في تحقيق البعد الاقتصادي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر،
2. تسهم صناديق الأوقاف في تحقيق البعد الاجتماعي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر،
3. تسهم صناديق الأوقاف في تحقيق البعد البيئي لتنمية الريفية المستدامة بالجزائر.

2.5. توصيات: من خلال هذه الدراسة بالإمكان صياغة التوصيات الآتية:

- الإسراع في تجسيد صناديق الأوقاف وتوعية الجميع بأهميتها، وخاصة لتكفل بالمناطق الريفية، ومحاولة الاستفادة من تجارب الرائدة لبعض من الدول أخرى كتركيا، البحرين، وسنغافورة.
- تعزيز النظام المالي الجزائري بالمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى كصناديق الأوقاف وسن قوانين خاصة بها تراعي طبيعة نشاطها الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- إدخال مادة الوقف في مختلف الأطوار التعليمية، وتكوين الموارد البشرية إلقاء محاضرات وندوات وحصص في برامج تليفزيونية خاصة بالأوقاف بمختلف أنواعها.

3.5. أفاق الدراسة: من الأفاق المستقبلية لهذه الدراسة نجد:

- علاقة البنوك الإسلامية بصناديق الأوقاف وسبل الاستفادة من تعاونهما.
- دراسة العلاقة التكاملية بين صندوق الزكاة وصندوق الأوقاف.

6.قائمة المراجع:

الكتب:

1) ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، (2011)، الادخار *مشروعيته وثمراته، مع نموذج تطبيقية معاصرة، دبي*، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
2) صلاح الدين محمود الزغبي، (2001)، محاضرات في التخطيط الاجتماعي، مصر، جامعة القاهرة.
3) منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته وتنميته، (2000)، ط1، دمشق، سوريا، دار الفكر.
4) ميلود زنكري، سميرة سعيداني، (2011)، اقتصاديات نظام الأوقاف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية، دراسة حالة الجزائر، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

الرسائل والأطروحات:

1) سعاد فقيقي، (2019–2020)، أطروحة دكتوراه بعنوان: تطور صناديق الأوقاف ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
2) هاشمي الطيب، (2013–2014)، أطروحة دكتوراه بعنوان التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

المقالات:

1) توفيق تمار، قروش عيسى، (2020)، مقال بعنوان: دور السياحة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة: مقاربة نظرية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد02.
2) سامي محمد الصلاحات، (2006)، مقال بعنوان: قراءة نقدية في تجربة الوقف بماليزيا، مجلة التجديد، العدد19 ، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
3) عدنان محرز، (1997)، الصناديق الوقفية في الكويت تجربة رائدة للعمل الخيري، مجلة العربي الكويتية.
4) رحيم حسين، (2014)، تصكيك مشاريع الوقف المنتج: ألية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف حالة صناديق الوقف الريفية الحلقة 1، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، المجلد 2014، العدد 23، مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، سوريا.
5) Destefanos A. Nastis and Anastasios Michailidis,(2010), Dimensions of sustainable rural development in mountainous and les favored areas evidence from Greece. Article in

Innovation and sustainable development in agriculture and food, june28 to july1;2010 Montpellier, France.

6) Zati ilham ,sharif ah zubaidah and nor asiah mohamed, (2019), Examing the evolution afwaq frégulations in Selangor .Article in IIUM ZUBAIDAH journal, vol 27 no 2.2019.
7) Raditya Sukmana, (2020), Certical Assessment Of Islamic endowment funds waqf literature: lesson for government and future directions, department of Islamic economics, faculty of economics and business, universities d'Airlangga , article in Heliyon jornal vol 06,2020. Indonesie . in the site: www.cell.com/heliyon

المداخلات:

1) حسين رحيم، ميلود زنكري، (27-28-29 جوان 2013)، التمويل الريفي الأصغر أيّ دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية. جامعة صفاقس، تونس.
2) ابراهيم خليل عليان، (2003)، تطوير الأوقاف الإسلامية واستثمارها ..تجارب الدول الأخرى، مؤتمر بيت المقدس الرابع، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
3) عبد المحسن الجار الله الخرافي، (نوفمبر 2013)، التجربة الوقفية الكويتية، الملتقى الثاني لتنظيم الأوقاف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الرياض، السعودية.

مواقع الانترنات:

1) الموقع الرسمي للأمانة العامة بالكويت www.awqaf.org.kw
2) الموقع الرسمي لمؤسسة وقف سلانغور بماليزيا www.waqfselangor.gov.my
3) الموقع الرسمي لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية الجزائرية www.marw.dz